



الاسم الممدود "حذاء" بين التقعيد والتطبيق

The Mamdūd Noun "Ḥidhā" between Theory and Practice

ملاذ محمد فاروق زليخة

جامعة دمشق (سوريا)، mlzpresent@gmail.com

ملخص:

يتناول البحث مسألة ذات أهمية كبيرة في الدرس اللغوي والصرفي، وهي مسألة الاسم الممدود "حذاء" الذي صنّفه ابن مالك، ومن تبعه من شراح الألفية ضمن الأسماء الممدودة السماعية، فخالفوا بذلك قاعدتهم التي وضعوها ضابطاً للممدود القياسي، مما أوقع الدارس في حيرة من أمره؛ لأنه إن جعل الحذاء ممدوداً قياسياً، فقد أصاب القاعدة التي جعلوها ضابطاً للقياسي، وإن جعل الحذاء سماعياً - كما ذهب إليه ابن مالك - فقد خالف قاعدة القياسي. كما يحاول هذا البحث، بمنهجه الوصفي التحليلي، دراسة عبارة سيبويه وتحليلها، ليصل إلى السرّ الذي أوقع العلماء في هذا الخلط، إذ إن منهم من جعله قياسياً تارة، وسماعياً تارة أخرى، ويوضح المعنى الذي أرادته سيبويه من عبارته التي سها عنها العلماء، مستعيناً بالأدلة والحجج المنطقية القاطعة. وتوصل البحث إلى أنّ من قال: إنّ الحذاء ممدود سماعي، لا يمكن أن يستقيم له أن يقول: إنّ واحد أفعلة ممدود قياسي، بل يلزمه أن يعدّ واحد أفعلة سماعياً أيضاً؛ لأسباب فصلتها نتائج البحث.

كلمات مفتاحية: لاسم الممدود؛ حذاء؛ القياسي؛ السماعي؛ أفعلة؛ مُفرد

Summary:

The paper handles the issue of great importance in the linguistic and morphological lesson, that is the issue of Mamdūd Noun "Ḥidhā" which was classified, by Ibn Malik and other scholars, who followed him

and explained al-Alfiyah, as an Irregular Samā'ī Mamdūd Nouns. Thus, they violated the rule they have established for the Regular Mamdūd noun. As a result the scholar is perplexed, for if he made the noun "Ḥidhā" regular Mamdūd he complies with the rule which they established as a criterion for the regular noun, while if he makes the noun "Ḥidhā" irregular Mamdūd – as stipulated by Ibn Malik – he will violate the established rule. Hence, this paper, with its analytical and descriptive approach, attempts to settle this dispute through studying the phrase of Sibwaih and analyze it to uncover the secret that causes ambiguity and perplexity to scholars, for some of them make the noun at a time a regular one and at another irregular. By reconsidering the meaning which Sibwaih intended from his phrase, the paper has captured the intended meaning of Sibwaih's phrase, which the scholars have missed, supporting his opinion with conclusive evidences and rational arguments. The Research concluded that any one who said the noun Shoe is an elongated acoustic word cannot say: that singular word from the plural word written in formula.

Keywords: The Mamdūd Noun, "Ḥidhā", Regular, Irregular, Af'ilah, singular

1. مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين. أما بعد:

فقد استقرى علماؤنا الأجلاء قواعد اللغة العربية من مصادرها الأصيلة وهي: القرآن والحديث وأشعار العرب وأمثالهم. ومن قواعدهم ما استنبطوه أو فهموه من كتب المتقدمين، كسيبويه، والفارسي، وابن جني، وابن الأنباري، وابن مالك، وغيرهم. وتبعهم وسلك سبيلهم كل من أتى بعدهم من النحاة من محدثين أو معاصرين، ومن قواعدهم هذه المستنبطة ما يتعلق بالاسم الممدود، فجعلوا للممدود القياسي قواعد وضوابط يُعرف من خلالها، وسمّوه قياسيًا؛ لأنه بُني على القياس، أي له ما يناظره ويقابله من الصحيح في فصيح العربية. وسمّوا مالم يُبْنَى على قواعد وضوابط سماعيًا؛ لأنه لا يوجد ما يناظره ويقابله في فصيح العربية. ومثّلوا للممدود القياسي بأمثلة تنطبق عليها ضوابطه، وتحقق فيها شروطه، ومثّلوا للممدود السماعي ببعض الأمثلة التي سمعت عن العرب غير مضبوطة بقواعد وشروط، وذكرنا من هذه الأمثلة: "جذاء". غير أن تمثيلهم للممدود السماعي بهذا المثال بالذات أوقع الدارس في إشكال؛ لأنه تنطبق عليه أحد ضوابط الممدود القياسي، فحقه أن يكون ممدودًا قياسيًا وفقًا لضوابطهم التي أقروها للممدود القياسي، من هذا

المنطلق ارتأيت أن أدرس هذه المسألة لعلّي أصل إلى تبرير إلحاقهم هذا المثال "حذاء" بالممدود السماعي.

سبب اختيار موضوع البحث:

اضطربت ضوابط بعض علمائنا⁽¹⁾ فيما يتعلق بالممدود: "حذاء" على وجه الخصوص، ووقعوا في الخلط، فتناقضت قواعدهم التي وضعوها، فلم تنطبق ولم تتحقق في هذا الاسم بالذات، فبدأ ابن مالك بالتمثيل به، ثم حذا حذوه، وسار على هديه كل من جاء بعده من علماء متقدمين أو محدثين أو معاصرين⁽²⁾، وفاتهم التدقيق في هذه المسألة، وإمعان النظر فيما لفهم المقصود منها، ولأجل ذلك وقع اختياري على هذا الموضوع؛ ليكون موضوع بحثي، ثم لأخوض غماره، لعلّي أصل إلى حلّ يستقيم به هذا المثال الذي مثله للممدود السماعي، فيزيل هذا التناقض والإشكال.

مشكلة البحث:

مثّل العلماء للممدود السماعي بنحو: ثراء، وفّاء، وسّناء. وهذه الأمثلة لا إشكال فيها، لكنهم مثّلوا إضافة إليها بـ "حذاء"، وهذا المثال يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأنه أمر لا يمكن تجاهله، فمثال "حذاء" بمعنى النّعل. كما قصد العلماء. ينطبق عليه أحد ضوابط الممدود القياسي، فهو لا يختلف عن نحو: "كِساء وأكسية" التي عدّها العلماء من الممدود القياسي، فكيف يمكن أن نعدّ نظير كِساء وأكسية _ وهو: حذاء وأحذية _ من الممدود السماعي؟! فجاء البحث ليعالج هذا الإشكال من خلال تحليل كلام سيبويه المتعلق بحديثه عن الممدود السماعي والقياسي.

منهج البحث:

سيسلك البحث المنهج التحليلي الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة، ثم دراستها وتحليلها؛ لوضع النقاط على الحروف، مستعينة بالمصادر الموثوقة، والأدلة والبراهين التي لا يمكن أن ينكرها عاقل، ولا يمكن أن يتجاوزها ويتغافلها كل ذي لب.

أهمية البحث وهدفه:

تكمن أهمية البحث في ضرورة تسليط الضوء على مدى مطابقة هذا الاسم الممدود "حذاء" الذي عدّه العلماء سماعيًا على ضوابط الممدود القياسي؛ لألفت نظر الباحثين ودارسي العربية ومدّرسيها، حتى لا يقعوا في إشكال التناقض بين القاعدة والتطبيق. من هذا

المنطلق رأيت أن من واجبي إنجاز هذا البحث، محاولة قدر الإمكان كشف الغموض عن ضابط هذا الاسم الممدود، ليغدو منطقياً قريباً من الأذهان سهل المنال، وبالله التوفيق.

تساؤلات البحث: سيناقدش البحث الأسئلة التالية:

- ما الإشكال الذي وقع في كتب النحاة فيما يخص تمثيلهم بالحذاء للممدود السماعي؟

- كيف يكون الحذاء الذي هو النعل ممدوداً سماعياً عند ابن هشام، وهو يجمع على أفعلة؟

- هل الخلل في تمثيل ابن مالك بالحذاء، أم في شرح ابن هشام وغيره من شراح الألفية؟

- ما سبب الإشكال والتناقض والتضارب الذي وقع فيه بعض من جاء بعد سيبويه فيما يخص المسألة؟

- ما الحل الأمثل لهذا الإشكال؟

تمهيد:

ينقسم الاسم المعرب باعتبار الحرف الأخير إلى صحيح ومعتل، ويندرج تحت هذين القسمين خمسة أنواع:

من حيث الصّحة: صحيح، وشبيه بالصحيح

من حيث الاعتلال: منقوص، ومقصور، وممدود

وما يهمنا من هذه الأنواع كلها هو النوع الأخير، وأخصُّ منه "الاسم الممدود"؛ لأنه مدار البحث الذي يندرج تحت القسم الثاني.

2. الاسم الممدود

عرف عباس حسن الاسم الممدود، فقال⁽³⁾: «هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة».

وهذا التعريف يشمل جميع أنواع الهمزات التي تقع أواخر الأسماء الممدودة، وهي:

1- الهمزة الأصلية، نحو: قُرَاءٌ ووُضَاءٌ⁽⁴⁾

2- الهمزة المنقلبة عن واو أو ياء، نحو: كِسَاءٌ وِرْدَاءٌ

3- الهمزة الزائدة للتأنيث، نحو: صَحْرَاءٌ وَحَمْرَاءٌ⁽⁵⁾

4- الهمزة الزائدة للإلحاق، نحو: عِلْبَاءٌ⁽⁶⁾ وَجُرْبَاءٌ

وعلامات الإعراب تظهر على همزة الاسم الممدود، نحو كلمة "دُعَاء" في قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾. [النور، 63]

وإذا تأملنا في التعريف علمنا أنه يخرج به المهموز من الأفعال، نحو: "شَاءَ يَشَاءُ"، ويخرج أيضاً الاسم المبني، نحو: "هؤلاء"؛ لأن علامة البناء تلزمه. والاسم الممدود معرب تتغير حركة إعرابه بحسب موقعه في التركيب، كما سبق في المثال، وكذلك يخرج ما كانت الهمزة فيه بعد ألف أصلية، نحو: "ماء"⁽⁷⁾، فإنه لا يُعَدُّ من الممدود. وأيضاً إن وقع بعد الهمزة تاء التانيث، مثل: "هَنَاءة"؛ لأن الإعراب يجري على هذه التاء⁽⁸⁾.

وإنما سُمِّيَ هذا النوع من الأسماء بالممدود؛ لأن ألفه ممدودة، بعد أن وقعت الهمزة بعدها، وهذا بخلاف المقصور⁽⁹⁾.

لكن ليس كل ممدود له وزن قياسي، لذلك قسموا الممدود إلى ممدود قياسي، وممدود سماعي.

1,2 الممدود السماعي:

تعريفه: هو كل اسمٍ آخره همزة قبلها ألف زائدة، ولم يكن له نظير من صحيح اللام، وإنما يُدرك مدُّه بالسمع والنقل عن العرب، ومعرفة ذلك من عمل الباحث اللغوي⁽¹⁰⁾.. ومن أمثلته: "الفتاء، والحَيَاء"، وغيرها مما سأذكره لاحقاً.

2,2 الممدود القياسي:

تعريفه: كل اسم معتل، آخره همزة، قبلها ألف زائدة، له نظير من صحيح اللام، مُلْتَرَمٌ فيه زيادة ألف قبل آخره. وللممدود القياسي ضوابط، وهي⁽¹¹⁾:

1- مصدر الفعل المبدوء بهمزة وصل، ويشمل الأفعال الخماسية والسداسية، مثل: انطوى انطواءً، واصطفى اصطفاءً، واستقصى استقصاءً، واستدعى استدعاءً. ويقابلها من الصحيح: انطلق انطلافاً، واكتسب اكتساباً، واستخرج استخراجاً، واستحسن استحساناً.

2- مصدر الفعل الرباعي أَفْعَلَ المبدوء بهمزة، مثل: أعطى إعطاءً، وأمضى إمضاءً. ونظيرهما من الصحيح: أكرم إكراماً، وأحسن إحساناً.

3- مصدر "فِعَال" صِيغَ من الفعل "فاعَل"، مثل: نادى نداءً، وعادى عداً ونظيرهما من الصحيح: قاتل قتالاً، وضارب ضرباً.

- 4- صفات المبالغة على وزن مِفْعَال وَتَفْعَال وَفَعَّال، مثل: مِعْطَاء، وَتَعْدَاد، وَعَدَاء. ونظيرها من الصحيح: مِفْضَال، وَتَذْكَار، وَخَبَّاز.
- 5- مصدر فَعَّلَ دالاً على صوت أو مرض، مثل: العُواء والمُشاء، ونظيره من الصحيح: الصُّراخ، والزُّكام.
- 6- مفرد "أَفْعِلَّة"، مثل: كِسَاء وأَكْسِيَّة، وَقَبَاء وأَقْبِيَّة، ونظيرهما من الصحيح: فِرَاش وأَفْرِشَة، وَسِلَاح وأَسْلَحَة.
- 7- فِعَال جمعاً لـ "فَعْل"، نحو: ظَبْيٍ وَظَبَاء، ونظيره من الصحيح: كَغَبٍ وَكِعَاب.
- 8- أَفْعَال جمعاً لـ "فُعْل"، أو "فُعْل"، أو "فَعْل"، نحو: عُضْوٌ وَأَعْضَاء، وَنَضْوٌ⁽¹²⁾ وَأَنْضَاء، وَصَدَى وَأَصْدَاء، ونظيره من الصحيح: "قُفْلٌ وَأَقْفَال"، وَجَزْبٌ وَأَحْزَاب، وَصَنَمٌ وَأَصْنَام.
- 9- الصفات التي تكون على مثال "فُعْلَاء" مؤنث "أَفْعَل"، مثل: "حَمْرَاء وَأَحْمَر".
- 10- فُعْلَاء جمعاً، نحو: شُعْرَاء، وَعُلَمَاء، وشُهَدَاء.
- لو تأملنا في ضوابط الممدود القياسي لوجدنا أن من ضوابطه: كل اسم مفرد جمعه على "أَفْعِلَّة"، مثل: "كِسَاء وأَكْسِيَّة"، و"قَبَاء وأَقْبِيَّة"، ونظيرهما من الصحيح: "فِرَاش وأَفْرِشَة"، و"قَذَال وأَقْدِلَّة". واستدلوا على ذلك بقول سيبويه⁽¹³⁾: «ومما يعرف به الممدود الجمع الذي يكون على مثال أَفْعِلَّة، فواحد ممدود أبداً، نحو: "أَقْبِيَّة" واحدها "قَبَاء" وأَرْشِيَّة واحدها رِشَاء⁽¹⁴⁾، وقالوا: نَدَى وأَنْدِيَّة، فهذا شاذ».
- ثم لو نظرنا إلى وزن فِعَال في أوزان الأمثلة التي سمعت عن العرب من الممدود السماعي لوجدنا: الاسم: جِرَاء، جبل بمكة، الصفة: التَّوَاء⁽¹⁵⁾. ولا نجد الاسم "جِذَاء" في كل الأمثلة السماعية التي تم نقلها عن العرب.
- لكن ابن هشام في معرض كلامه على الممدود القياسي قال⁽¹⁶⁾: «... وله أمثلة: «منها: أن يكون مفرداً لأَفْعِلَّة، نحو كِسَاءٍ وأَكْسِيَّة، وَرِدَاء وأَزْدِيَّة، فإن نظيره: حِمَارٌ وأَحْمِرَةٌ، وَسِلَاحٌ وأَسْلَحَةٌ». ثم في معرض كلامه على المقصور والممدود السماعيين اللذين قال فيهما ابن مالك⁽¹⁷⁾:

وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصَرٍ وَذَا ... مَدٍّ يَنْقُلُ كَالْحِجَا وَكَالْجِدَا

قال ابن هشام شارحاً⁽¹⁸⁾: الثالث: أن يكون لا نظير له، فهذا إنما يُدرك قَصْرُه ومَدُّه بالسماع.... «ومن الممدود سماعاً: الفَتَاءُ لِجَذَاةِ السِّنِّ، والسَّنَاءُ لِلشَّرَفِ، والثَّرَاءُ لكَثْرَةِ الْمَالِ، والجِذَاءُ لِلنَّعْلِ».

ومن النقول أعلاه يظهر الآتي:

1. مثل ابن مالك للممدود السماعي بالجِذَاءِ، وهو أول من مثَّلَ بالجِذَاءِ للممدود السماعي كما رأينا، وقد فسَّرَ ابن هشام الجِذَاءَ في البيت بأنه النَّعْلُ، وكذا فسَّرَه كل شارح الألفية⁽¹⁹⁾، وجعلوه أي الجِذَاءِ. من الممدود السماعي⁽²⁰⁾.
2- عدَّ ابن هشام وغيره من شراح الألفية⁽²¹⁾ الممدود الذي يُجمع على أَفْعَلَةٍ ممدوداً قياسياً.

3- إذا كان الجِذَاءُ في بيت ابن مالك هو النَّعْلُ فإنه مفردٌ ممدود يُجمع على أَفْعَلَةٍ؛ لقولك في جمعه: "أحذية"⁽²²⁾.

والسؤال: كيف يكون الجِذَاءُ الذي هو النعل ممدوداً سماعياً عند ابن هشام، وهو يجمع على أَفْعَلَةٍ؛ لقولك: "جِذَاءٌ وأحذية"، وقد قرر أعلاه أن المجموع على أَفْعَلَةٍ ممدود قياسي؟ وهل الخلل في تمثيل ابن مالك بالجِذَاءِ، أو في شرح ابن هشام وغيره من شراح الألفية؟

لا شك أن لدينا تناقضاً بين القاعدة وبين تمثيل ابن مالك بالجِذَاءِ للممدود السماعي، وهذا يعني وجود خلل ما، إما في القاعدة وإما في المثال.

وإذا عدنا إلى القاعدة وجدناها صريحة اللفظ والمعنى عند معظم النحاة، ومطرده في التطبيق، أي أطراد كون ما يجمع على أَفْعَلَةٍ من هذا الباب هو ممدود قياسي.

وعلى هذا نستبعد أن يكون في القاعدة خطأ، ولم يبقَ لنا إلا تأمل المثال وتقليبه على أكثر من وجه، فإن فسَّرنا الجِذَاءَ في بيت ابن مالك بالنَّعْلِ حكمنا بخطئه؛ لأن الجِذَاءَ "النَّعْلُ" يُكسر على أحذية، مثل: الكِسَاءِ والرِّداءِ والِبِنَاءِ، وما جمع من هذا على أَفْعَلَةٍ فهو ممدود قياسي.

إذن، ليس أمامنا إلا أن نحمل مراد ابن مالك بالجِذَاءِ على محمل آخر، فإن قلنا: إنه يريد به مصدر "حاذى" ظلَّ الإشكال قائماً؛ لأن له نظائر من الصحيح، نحو: قاتلَ قتالاً، وخاصمَ خصاماً، فيكون قياسياً أيضاً.

إذن، لنبحث عن معنى آخر محتمل للجِذاء، الجِذاء في البيت يحتمل أيضاً أن يكون ظرف المكان "جِذاء"⁽²³⁾، كما تقول: "مررت جِذاء زيد"، والظرف هنا له حكم "أمام وخلف"، فلا يُجمع، وبهذا لا يصدق عليه ضابط الجمع على أَفْعَلَة ليكون قياسياً، وإنما يصدق عليه أن يكون ممدوداً سماعياً، كما قال ابن مالك، وهذا أراه أقرب مخرج لتبرئة ابن مالك من الخطأ والتناقض بناءً على ضابط الجمع على أَفْعَلَة الذي عدّ النحاة مفرداً ممدوداً قياسياً⁽²⁴⁾.

وأما تفسير بعض الشراح للجِذاء في البيت بالنَّعل، فلعل أولهم أخذ بالمعنى الأقرب للكلمة، وهو النَّعل، وغفل عن مناقضته للقاعدة أو سها عن ذلك، ثم نقل عنه من جاء بعده، وهذا حاصل بكثرة في مؤلفات النحو، إذ ينقل بعضهم الأمثلة والتعليقات من بعض. لكن الذي أراه لحلّ هذا التناقض والخروج منه مختلف تماماً، واستدلّاهم بقول سيبويه لضابط الممدود القياسي. وهو ما يُجمع على أَفْعَلَة. يحتاج إلى نظر، لا سيما أن هذا الإشكال في تمثيل ابن مالك للممدود السماعي بالجِذاء لن يفوته، ولا شك أنه يدرك أن "الجِذاء" له أكثر من معنى، وأن أول ما يتبادر إلى الذهن هو المعنى المعروف، وهو النَّعل، فهل ممكن أن يدرك ذلك ويتجاهله؟! بالطبع لا، وهل ممكن أن يغيب عن أغلب شراح الألفية أن الجِذاء قد يُقصد به معنى آخر سوى النَّعل؟، لماذا قيّدوا المعنى بالنَّعل؟، وهل من الممكن أن يكون الخلل في فهم القاعدة نفسها؟. من هنا كان لزاماً علينا أن نتعمق في المسألة أكثر، فلو تأملنا في قول سيبويه الذي سبق نقله في أثناء الحديث عن الممدود القياسي، وهو قوله: «ومما يعرف به الممدود الجمع الذي يكون على مثال أَفْعَلَة، فواحد ممدود أبداً، نحو: "أقبية" واحدها "قَبَاء" وأرشيّة واحدها رِشاء، وقالوا: نَدَى وأندية، فهذا شاذ».

وقوله⁽²⁵⁾: «ومن الكلام ما لا يقال له: مدّ لكذا، كما أنك لا تقول: جِرَابٌ وغُرَابٌ لكذا، وإنما تعرفه بالسَّمع، فإذا سمعته علمت أنها ياء أو واو وقعت بعد ألف، نحو: السَّماء والرِّشاء والألاء والمُقلاء»⁽²⁶⁾.

للاحظنا _ بعد المقارنة بين قوليه _ أنه في القول الثاني يتكلم على الممدود الذي يعرف بالسماع، وقد جعل من أمثلته: "الرِّشاء"، مع أنه يُجمع على أَفْعَلَة "أرشيّة". وفي القول الأول أنه يتكلم على ما يُجمع على أَفْعَلَة من معتل اللام، وأنه ممدود أبداً، ثم يجعل من أمثلته "الرِّشاء" أيضاً.

فلو كان سيبويه يريد أن ما يُجمع على أفعلة ممدود قياسي، لما مثل بالرشاء أنفًا للممدود السماعي.

والذي يظهر لي أن ضابط الممدود القياسي عند سيبويه إنما هو وقوع لامه بعد ألف جاءت بموجب صر في مطّرد، كالْعَوَاء والْأَزْعَوَاء⁽²⁷⁾، ونحو ذلك. وكذلك نحو: "عَدَاء وَمَشَاء" يعد ممدودًا قياسيًا؛ لأنه صفة على وزن فَعَال، والألف ثابتة في هذا الوصف للمبالغة قياسًا، وهكذا كل الحالات التي جعلوها من الممدود القياسي تجد الألف فيها ثابتة باطراد؛ لأن هذه الألف ثابتة في الصيغة، ما عدا حالة واحدة جعلها بعضهم⁽²⁸⁾ من القياسي، ولا تعدّ الألف ملتزمة فيها، وهي نحو: "كِسَاء وَرَدَاء"، فهما على وزن فِعَال لغير علة صرفية؛ لأنه لا يوجد نوع من المفرد يطّرد على وزن فِعَال، فإن قيل: إن فِعَال يطّرد فيما يُجمع على أفعلة، قلت: صيغة الجمع هنا ليست ممدودة حتى نعول على اطرادها، وبالتالي لا تعيننا، وإنما تعيننا صيغة الممدود نفسه، أي "فِعَال"، هل جاء على قياس قبل جمعه على أفعلة؟ الجواب: لا، ثم إن هناك ما يجمع على أفعلة وليس مفرده على فِعَال، مثل: "عزيز وذليل وشحيح"، فهي تجمع على أعزة وأذلة وأشخّة. وعلى هذا تجد أن هذه الحالة فحسب نشاز من بين حالات الممدود القياسي، فجميعها يكون الاطراد في صيغة الممدود نفسه، أما هذه فالاطراد في صيغة جمع الممدود، وليس الممدود نفسه. وهذا النشاز يدل على توهمهم وفهمهم الخاطئ لعبارة سيبويه التي أشرت إليها سابقًا، ويدل على ذلك أن من فهم عبارة سيبويه فهمًا صحيحًا لم يعد المجموع على أفعلة قياسيًا كابن مالك، فهو لم يذكر هذه القاعدة مطلقًا لا في المنظومة، ولا في التسهيل وشرحه، ولأنه لا يقرّ هذه القاعدة جاء بالجداء مثالاً للممدود السماعي؛ لأنه يُجمع على أحذية.

ثم لو صح اعتمادهم على صيغة الجمع للحكم باطراد المفرد لكان نحو: "قَفًا وَقَدَى مقصورًا قياسيًا؛ لأنه يُجمع على أفعَال، والغالب أن الاسم الذي على "فَعَل" يُجمع على أفعَال، فلماذا لم يقولوا: إن ما كان مفردًا لأفعال من المقصور مقصور قياسي؟!

الجواب: لأن الاطراد هنا في صيغة الجمع أفعَال، وليس في المقصور نفسه فَعَل، والذي يعيننا هو المقصور فَعَل، ولا يوجد سبب لفتح ما قبل لامه، لذلك كان سماعيًا وإن اطرّد جمعه على صيغة أفعَال، ومثل ما قيل هنا يقال على الممدود المجموع على أفعلة، فالألف التي في مفرده "فَعَال" غير معللة بتعليل يجعلنا نقول: إنها جاءت لكذا وكذا، فكان فَعَال الممدود سماعيًا وإن اطرّد جمعه على صيغة معينة كأفعلة، فالاطراد في "أفعلة" لا

يعنيها، كما كان الاطراد في صيغة "أفْعَال" لجمع المقصور لا يعنيها، وإنما يعنيها الاطراد في المقصور نفسه والممدود نفسه.

ومما يعضد ما ارتأيته أن الرضي⁽²⁹⁾ في المقصور يرى ما يُجمع على أفعال من معتل اللام مقصوراً قياسياً، ومثل له بـ "نَدَى وأنداء، وَقَفًا وأقفاء"، في حين صرح سيبويه⁽³⁰⁾ بأن "قَفًا" مقصور سماعي، فلم حصل هذا التضارب بينهما؟

الجواب: لأن سيبويه لا يعتد بالاطراد، إلا إذا كان في المقصور أو الممدود نفسه، وأما إذا كان الاطراد في صيغة جمعهما، أو غير ذلك، فلا يعتد به؛ لأنه إنما يبحث عن سبب مدّه أو قصره، ولا يبحث عن سبب جَمْعِهِ على صيغة كذا وكذا، وكما فعل سيبويه فعل ابن مالك، ولهذا وقع التضارب بين سيبويه والرضي في القَفَا؛ لأن الرضي عدّها مقصوراً قياسياً؛ لأنها تُجمع على أفعال، أي اعتمد على اطراد صيغة الجمع، وسيبويه عدّها مقصوراً سماعياً؛ لأنه لا يعتد بصيغة الجمع إلا إذا كان المد أو القصر في صيغة الجمع نفسها، أما إذا كان المقصور أو الممدود هو مفرد تلك الصيغة الجمعية، فهو خارج عن القياس عند سيبويه وابن مالك، لذلك وقع التضارب بين سيبويه والرضي ومن وافقه في القَفَا، ووقع التضارب بين من اعتد بصيغة أفْعَلَة، وبين ابن مالك في الحِذَاء.

على أن الرضي أيضاً وقع في الخلط واللّبس عندما اشترط لضابط مفرد أفْعَلَة في الممدود القياسي أن يكون مفتوح الفاء والعين⁽³¹⁾، وإنما اشترط فتح الفاء والعين احترازاً من نحو: نَدِيّ وأندية؛ لأنه معتل اللام مجموع على أفْعَلَة. ولم يكن بحاجة إلى هذا الشرط؛ لأن جمعه على أندية شاذ، وإنما هو يتكلم على ما يُجمع على أفْعَلَة قياساً، والمجموع على أفْعَلَة قياساً هو فعال (مثلث الفاء) ليس غير⁽³²⁾، وبهذا الشرط يكون قد استبعد مكسور الفاء ومضمومها من فعال، وهو أكثر المجموع على أفْعَلَة، وبهذا يكون الرضي قد وقع في إشكال آخر بالإضافة إلى اللّبس الذي وقع فيه غيره - وهو جعل معتل اللام المجموع على أفْعَلَة ممدوداً قياسياً- كذلك وقع في اشتراط فتح الفاء والعين، وبذلك استبعد أكثر المجموع على أفْعَلَة، وهو فعال مكسور الفاء ومضمومها.

حتى الشاطبي رحمه الله لم يَسَلَم من هذا الخلط فيما يخص مسألة حِذَاء وكونه ممدوداً سماعياً أو قياسياً. فقد مثل بالحِذَاء للممدود القياسي تارة⁽³³⁾، وللسماعي تارة أخرى⁽³⁴⁾.

والحاصل أن كل من جعل مفرد أفعلة من المعتل اللام ممدوداً قياسياً وقع في إشكال ما، منها تضارب الضابط مع مثال ابن مالك "الجذاء"، ومنها اضطراب الرضي هنا إلى استبعاد معظم المجموع على أفعلة.

أما ما جاءت ألفه قبل لامه لغير علة صرفية⁽³⁵⁾ ولا قياس مطرد، نحو: "رشاء وسَماء ومِقلاء"، ومنه: "جذاء"، فهذا كله من الممدود السماعي، وهو بمنزلة: جَراب وغُرَاب من الصحيح، إذ جاءت ألفه لغير سبب، فإن قلت: إن "جذاء" له نظير من الصحيح، نحو: "سلاح وأسلحة، وغلاف وأغلفة"، قلت: إن ضابط القياس ليس مجرد النظر من الصحيح، وإنما هناك شرط في النظر، وهو أن تكون ألفه ملتزمة قياساً بصيغة صرفية، نحو: "عواء"، فهو مصدر دلّ على صوت، فتكون صيغته القياسية ملتزم فيها الألف قبل اللام "فُعَال"⁽³⁶⁾، وكذا "إطرأ" من أطرأ قياسه إفعال، واستحياء من استحيا قياسه استفعال⁽³⁷⁾. وأما نحو: "جذاء وكساء وسَماء ورشاء وغذاء" ونحوها، فلها نظير من الصحيح، ولكن ألفها ليست لسبب صرفي، وإنما هي بمنزلة ألف غُرَاب وجَرَاب اللذين عد سيبويه الألف فيهما لغير قياس، وشبه بهما الرشاء والمِقلاء في عدم القياس، مع أن الرشاء يجمع على أرشية، وله نظير من الصحيح، نحو: "سلاح وأسلحة"، ولكن هذا النظر ألفه غير ملتزمة لداعٍ صرفي، ولذلك خرج من القياس إلى السماع.

ومما يدل على بطلان قولهم على إطلاقه: "ضابط المقيس وجود النظر من الصحيح" ما ذكره الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك عندما تحدث عن الممدود السماعي، قال⁽³⁸⁾: «ونظيره في السماع: الغذاء، والغطاء، والغناء المسموع، والكساء، والسَماء.... ونحو ذلك.

وفي كلامه هنا نظر، وذلك أنه ذكر أولاً أن ما كان له نظير من الصحيح فهو في القصر أو المدّ قياس، ثم ذكر هنا أن ما عدم النظر فليس بقياس، فاقتضى أن ما ليس له نظير من الصحيح في بابه فمسموع، وذلك على إطلاقه باطل، فإن من المقصور والممدود ما ليس له نظير من الصحيح، وهو مع ذلك مطرد في بابه، ويؤخذ بالقياس، كما ذكر في العقد الذي فاتته، فمثّل (فعلاء) تأنيث (الأفعل)، و (فعلّى) تأنيث (فعلان) يقتضي أنه غير مأخوذ قياساً، وإنما هو موقوف على النقل، وذلك غير صحيح، بل على قسمين: مقيس، وغير مقيس».

ثم استدلل سيبويه بما يجمع على أفعلة ليجعل هذه الصيغة الجمعية دليلاً على أن مفرداً ممدود لا مقصور، أي أن هذا الدليل لتمييز الممدود من المقصور بغض النظر عن القياس والسماع، ولم يكن يريد أن الممدود المجموع على أفعلة هو ممدود قياسي. ولكن بعض من جاؤوا بعد سيبويه قد فهموا كلامه هذا على أنه يريد أن ما جُمع على أفعلة من المعتل هو ممدود قياسي، فوجدناهم يُقعدون لهذه الصورة، ويجعلونها من صور الممدود القياسي.

على أن ابن مالك قد فهم مراد سيبويه كما أسلفت، ولم يجعل أفعلة ضابطاً للممدود القياسي، وإنما ضابط الممدود القياسي عنده هو ضابط سيبويه، أي كون الألف قبل اللام مجلوبة بموجب صرفي له نظير من الصحيح.

وأما الذين عددوا صور الممدود القياسي، وجعلوا منها هذه الصورة، أي المعتل المجموع على أفعلة، وجعلوا الحذاء سماعياً فقد وقعوا في التناقض، وهذا التناقض مرده إلى أنهم أخذوا من سيبويه عبارته بأن المجموع على أفعلة ممدود أبداً، وفهموها على غير وجهها وظنوا أنه يريد كونه ممدوداً قياسياً، فجعلوا مفرد أفعلة ممدوداً قياسياً، ثم أخذوا من ابن مالك التمثيل بالحذاء للممدود السماعي، فحصل التناقض، ولو أنهم أدركوا مراد سيبويه بأنه إنما أراد بقوله ذلك التفريق بين المقصور والممدود فحسب، ولم يُرد القياس لما وقعوا في هذا التناقض.

وعلى هذا أرى الحل الأمثل لهذا الإشكال أن نقول: النحاة والصرفيون فيما يخص مفرد أفعلة على قولين:

القول الأول:

مفرد أفعلة من معتل اللام ممدود سماعي؛ لأن ألفه لم تكن مطردة ولم تكن لعلة صرفية، وهذا مذهب سيبويه، بدليل أنه مثل بالرشاء للممدود السماعي، وهو مجموع على أرشية أفعلة. وأما قوله: إن واحد أفعلة من معتل اللام ممدود أبداً، فلا يقصد به أنه ممدود قياسي، وإنما يقصد التفريق بين الممدود والمقصور، أي أنه ممدود لا مقصور، بدليل أنه ختم قوله بـ "ندى وأندية" على أنه شاذ، ولو أنه أراد التفريق هنا بين الممدود القياسي والسماعي لما أقحم المقصور، ولما كان الرشاء ضمن أمثله، وهو الذي مثل بالرشاء للممدود السماعي آنفاً.

ووافق ابن مالك سيبويه في هذا المذهب، إذ لم ينص على مفرد أفعلّة في كتبه على أنه ممدود قياسي، بل على العكس مثل بالحاء - وهو مفرد أفعلّة - للممدود السماعي. والقول الثاني:

مفرد أفعلّة من معتل اللام ممدود قياسي، وحجة هؤلاء أن غالب ما يجمع على أفعلّة يكون على فعال، ومع أن الاطراد هنا ليس في صيغة فعال، وإنما هو في جمعها "أفعلّة"، لكنهم عدّوا هذا ضابطاً على اعتبار ما، ولعلمهم فهموا ذلك من عبارة سيبويه المشار إليها أعلاه، وإن لم يكن سيبويه يقصد ما ذهبوا إليه، ومن أصحاب هذا القول الرضي، وبعض من وافقه من المتأخرين.

وعلى هذا يكون نحو: "الرّشاء والجذاء والكساء" عند سيبويه وابن مالك ممدوداً سماعياً، وعند الفريق الآخر يكون ممدوداً قياسياً.

وهناك فريق ثالث أخذ من هذا وذاك، فأخذ من الرضي ومن وافقه أن واحد أفعلّة ممدود قياسي، وأخذ من ابن مالك الموافق لسيبويه البيت الذي مثل فيه بالحاء للممدود السماعي، فكان التضارب الواضح، ومن هؤلاء الشاطبي الذي مثل بالحاء للقياسي تارة، وللسماعي تارة أخرى، ما يؤكد أن قولهم مبني على خلط بين القولين ما أدى إلى هذا التضارب.

3. خاتمة:

بعد هذه المباحثة نستنتج أن من قال: إن واحد أفعلّة ممدود قياسي لا يمكن أن يستقيم له أن يعدّ الجذاء سماعياً، بل يلزمه أن يعدّه قياسياً بحسب الضابط الذي ارتضاه.

ومن قال: إن الجذاء ممدود سماعي، فلا يمكن أن يستقيم له أن يقول: إن واحد أفعلّة ممدود قياسي، بل يلزمه أن يعدّ واحد أفعلّة سماعياً أيضاً، كما عدّ الجذاء سماعياً؛ لأن هذا من ذاك، وحكمه حكمه.

لكن لو تساءلنا: ما سبب الإشكال والوهم الذي وقع فيه بعض من جاء بعد سيبويه فيما يخص المسألة؟ لا شك أن كثيراً ممن جاء بعد سيبويه قد عدّ هذه الصورة - أي مفرد أفعلّة من معتل اللام - من صور الممدود القياسي اعتماداً على قول سيبويه: « ومما يعرف به الممدود الجمع الذي يكون على مثال أفعلّة فواحد ممدود أبداً، نحو أقبية ... وقالوا ندّى وأندية، وهذا شاذ ».

لكن حينما تأملت كلام سيبويه، وتأملت التضارب الحاصل في بعض الكتب التي شرحت بيت ابن مالك الذي ذكرته آنفاً، بعد أن قرر أصحابها قياسية واحد أفعلة المعتل، وكان التناقص جلياً، حتى إن الشاطبي مثلاً بالجذاء للممدود القياسي، ثم عاد ومثّل به نفسه للممدود السماعي. لما وجدت هذا التضارب أيقنت أن في الأمر خللاً ما، فعدتُ أتبع كلام سيبويه على هذه المسألة، وترجّح عندي أن سيبويه في عبارته المنقولة أعلاه لا يريد أن مفرد أفعلة ممدود قياسي، وذلك لما يأتي:

1- أنه قال في آخر عبارته: «...وقالوا: ندّى وأندية، وهذا شاذ». وهذا دليل على أنه هنا إنما قال هذه العبارة؛ ليضع علامة للتفريق بين الممدود والمقصود بعامة، وليس للتفريق بين الممدود القياسي والسماعي، إذ لو كان الأمر كذلك لما أقحم المقصور.

2- أن سيبويه بعدما فرغ من الكلام على المقصور القياسي، انتقل إلى الكلام على المقصور السماعي وجعل علامة السماعي قوله⁽³⁹⁾: «لا تستطيع أن تقول ذا لكذا»، أي أنك لا تستطيع أن تقول: إنه مقصور لأنه على صيغة كذا، أي لسبب أو أطراد فيه نفسه، وليس في صيغة جمعه أو غير ذلك، ومثّل له برحى وحقاً⁽⁴⁰⁾.

وبعد فراغه من الممدود القياسي انتقل إلى الممدود السماعي، وجعل علامته علامة المقصور السماعي نفسها، حيث قال⁽⁴¹⁾: «ومن الكلام ما لا يُقال له: مُدٌّ لكذا، كما أنك لا تقول: جراب وغُراب لكذا، وإنما تعرفه بالسَّمْع، فإذا سمعته علمت أنها ياء أو واو وقعت بعد ألف، نحو: السَّماء والرِّشاء والأَلَاء والمِقْلَاء»، أي أنه سُمع ممدوداً لغير علة. ثم ذكر تلك الأمثلة مشيِّهاً إيّاها بالجراب والغُراب من جهة أن الألف فيها لغير سبب، وهنا بيت القصيد؛ إذ لو كان يرى أن مفرد أفعلة ممدود قياسي جاءت ألفه لعله وقياس لما قال: إن ألف غُراب وجراب لا يقال لها جاءت لكذا؛ لأن كلاهما مفرد لأفعلة، فتقول: أغربة وأجربة. وإذا كان سيبويه قد مهّد للممدود السماعي بالجراب والغُراب - وهما يُجمعان على أفعلة - فكيف نتصور أن يجعل ما يُجمع على أفعلة من المعتل ممدوداً قياسيًّا، وقد حكم بأن نظيره من الصحيح قد جاءت ألفه على غير قياس ولا علة صرفية؟!.

3- تجدر الإشارة إلى أن سيبويه لم يتكلم على مفرد أفعلة في معرض كلامه على الممدود القياسي، وإنما ذكر هذه العبارة في معرض كلامه على الممدود الذي على غير قياس⁽⁴²⁾.

5- أن صيغة أفعلة لم تكن علة لوجود الألف في مفردها، إذ لا يمكن القول: إن ألف فعال معللة بكون جمعها على أفعلة، وإنما يقال: إننا جمعنا على أفعلة لأن المفرد على فعال، ولو كانت صيغة الجمع هي الممدودة لصح التعليل، كما في نحو: "عُرى" في المقصور؛ لأن صيغة الجمع هنا هي المقصورة على صيغة مطردة هي "فعل". أما هناك في الممدود فصيغة أفعلة المطردة ليست هي الممدودة، لذلك لا يلتفت إليها، وإنما نحن معنيون بمفردها فعال؛ لأنه هو الممدود، وفعال المفرد الذي يهمنا لم تكن صيغته هذه مطردة بحيث يمكننا القول: إن كل مفرد يتحقق فيه كذا وكذا يجيء على صيغة فعال، ولا يمكن القول: إن جمعه على أفعلة سبب لمجيء مفرد على فعال.

وعلى هذا أرى أن واحد أفعلة المعتل عند سيبويه ليس من الممدود القياسي، لعدم انطباق الضابط عليه، وهو أن يكون له نظير من الصحيح تلتزم فيه الألف لعل أو قياس مطرد، لسبب صرفي كـ "إفعال"، و"فعال" للصوت، ونحو ذلك⁽⁴³⁾. أما "فعال" في نحو: "كساء وجِذَاء ورِشَاء"، فألفها على غير قياس، كما نص سيبويه عندما شبهها بغُراب وجِراب، مع صحة جمعها على أفعلة.

هذا وقد اشترط هذا الشرط - أي النظرير الملتزمة فيه الألف لعل - أحد النحاة، ولم يدرج مفرد أفعلة ضمن الممدود القياسي؛ لعدم انطباق الضابط عليه، وهو ابن مالك⁽⁴⁴⁾، بدليل تمثيله بالجِذَاء للممدود السماعي، مع أنه مجموع على أفعلة.

وأما من جعل واحد أفعلة ممدودًا قياسيًا من النحاة المتأخرين، فقد فسروا عبارة سيبويه بأن هذه الصورة من الممدود القياسي وتناقلوها، والأرجح أن سيبويه لا يقصد ما ذهبوا إليه، كما أسلفنا ودلت.

ولو سأل سائل: ما بالهم جعلوا نحو: "الفتاء والسَّخَاء" ممدودًا سماعيًا، مع أن له نظائر من الصحيح نحو: الفَراغ والقَرار والمَتاع والجَمال والجَلال ... إلخ؟.

الجواب: إن النظائر موجودة، ولكن الألف في هذه النظائر الصحيحة غير ملتزمة لسبب صرفي أو قياس مطرد، لذلك لم يكن نظيرها المعتل ممدودًا قياسيًا، وإنما هو سماعي.

والأمر نفسه ينطبق على نحو: "كساء ورداء وجِذَاء"، فنظائرها من الصحيح: سلاح وجِراب وجِصان ونحوها، والألف في هذه النظائر غير ملتزمة لسبب صرفي أو قياس مطرد، كما قال سيبويه؛ لذلك كان حقُّ نظيرها من المعتل أن يكون ممدودًا سماعيًا.

فإن قيل: إن هذه النظائر يطرّد جمعها على أفْعَلَة، قلتُ: هذا لا يقدّم ولا يؤخّر؛ لأنّ الاطرّاد هنا متّجه إلى صيغة الجمع، أي أن ما كان على فعّال اطرّد جمعه على أفْعَلَة، وهذا لا يعنينا، ولكن ما يعنينا هنا إنما هو هل توجد علة صرفية أو قياس صرفي يقتضي اطرّاد الألف في الممدود نفسه، وهو المفرد فعال؟ الجواب لا، وإنما هذه الألف في فعال سمعت سماعاً من دون قاعدة صرفية تقتضيها، ثم جمع المسموع منها على أفْعَلَة من دون أن ينتفي حكم السماع عن ألف المفرد فعال، وعلى ذلك يكون المعتل من فعال – كما أرى – ممدوداً سماعياً لا قياسياً.

إذن، ليس هناك اسم مفرد يجيء باطرّاد على صيغة "فعال"، وإنما هناك أسماء مفردة سمعت على فعال سماعاً، ثم اطرّد جمعها على أفْعَلَة.

وأما "فعّال" الذي نحن بصدده فهو فعال الاسم المفرد الذي يجمع على أفْعَلَة، وبذلك يخرج المصدر الذي يجيء على فعال، والجمع الذي يجيء على فعال، وذلك لأن المصدر والجمع لا يجمعان أصلاً، وبهذا يكون حديثنا عن الاسم المفرد الذي يجيء على فعال، فهل هناك ضابط محدد إذا تحقق في الاسم المفرد جاء على صيغة فعال؟ الجواب لا. لأن لو سئلنا: لمّ جاء كل من غراب وجراب وجِذاء وجِمار ... إلخ على فعال؟ فهل يوجد تعليل؟ الجواب لا.

وإنما سمعت عن العرب على هذه الصيغة من دون علة أو شيء مشترك بينها. ولكن العرب جمعوا ما سُمع منها على أفْعَلَة من دون أن يكون لصيغة الجمع هذه أثر في مجيء المفرد على فعال، كما أنهم جمعوا كل مفرد على صيغة (فَعْل) صحيح العين جمعوه على "أفْعَل" اطرّاداً، مثل: "نَفْسٌ وأنْفُسٌ، وَسَطْرٌ وأَسْطُرٌ، وَكَلْبٌ وأَكْلَبٌ"، فهل نستطيع القول: إن مجيء المفرد هنا وصحة عينه سببهما جمعه على أفْعَل؟ الجواب لا، وإنما هذه المفردات مسموعة هكذا، ثم اطرّد جمعها على أفْعَل، من دون أن تكون صيغة الجمع هذه علة لمجيء مفرداتها على تلك الصورة من زنة فَعْل وصحة عينه.

فلما تبين لنا أن صيغة أفْعَلَة لم تكن علة لكون مفرداتها على فعال، وأن مجيء المفرد على فعال إنما هو سماع سابق على الجمع علمنا أن ما جاء من المفرد على فعال معتل اللام إنما جاء سماعاً؛ لأن نظيره من الصحيح جاء سماعاً، وليس هناك اسم مفرد جاء على فعال قياساً أبداً، وعليه لا يمكن بحال أن نقول: إن ثمة مفرداً ممدوداً قياسياً على فعال، وذلك إذا أخذنا برأي سيبويه وابن مالك.

وأما من أخذ برأي من جعل واحد أفعلّة من فعال معتل اللام ممدودًا قياسيًا فله ذلك، مع أنه في الحقيقة ليس قياسيًا، ولكن المهم أن يعرف من أين جاء قولهم بقياسيته، وأن هذا القول مخالف لقول ابن مالك، حتى لا يقع الدارس في حيرة التناقض بين القولين. لذا أوصي بشدة بضرورة إعادة النظر في عبارة سيبويه التي يتحدث فيها عن الممدود القياسي والسماعي لتوضيح المعنى الدقيق الذي أراده، فيسهل على الدارس التمييز بينهما، ولا يجد تناقضًا بين القاعدة والتطبيق.

مراجع البحث وإحالاته:

- (1) – كاشطبي والرضي، وسيأتي البحث على ذكر تفصيل ذلك في موضعه.
- (2) – كابن هشام، أوضح المسالك أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت، (د ط)، (1425هـ - 2004م)، 4/ 266، والحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ضبطه وعلق عليه علاء الدين عطية، مكتبة دار البيروتي، دمشق، ط2، (1420هـ - 1999م)، ص 168، والخطيب، عبد اللطيف، المستقصى في علم التصريف، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، (1424هـ - 2003م)، ص 2/ 679.
- (3) – حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، (د ت)، 4/ 610.
- (4) – الفُراء: الناسك. رجلٌ وُضَاءٌ: وَضِيءُ الوجه، أي حسن، انظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1883م، مادة (قرأ) و (وضأ).
- (5) – أصل صحراء: صَحْرَى بألف مقصورة، زيدت قبل طرفها ألف لغرض المدّ، فتطرفت الألف المقصورة بعد الألف الزائدة، فقلبت همزة لهذه القاعدة، وكذا "حمراء"، هكذا أصل كل همزة زائدة للتأنيث، لا بدّ أن تكون منقلبة عن الألف المقصورة.
- (6) – العُلباء: عَصَبُ الغُنُق. انظر: ابن منظور، لسان العرب، (علب).
- (7) – أصله: مَوْءٌ، على وزن: "فَعْلٌ"، أي أن العين من أصل الكلمة، وليست زائدة.
- (8) – انظر: شاهين، عبد الرحمن، في تصريف الأسماء، مكتبة الشباب، (د ط)، 1977م، ص 142.
- (9) – وسبب تسميته بالمقصور هو أن ألفه لم يأت بعدها همزة حتى تُمدّ، فهو لذلك مقصور عن أن يُمدّ، نحو: "فَقَى".
- (10) – انظر: شاهين، في تصريف الأسماء، ص 145.
- (11) – انظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1988م)، 3/ 539، 4/ 540، والفراء، المنقوص والممدود، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكواتي، دار المعارف، القاهرة، ط3، (د ت)، ص 13-15، وابن ولاد، المقصور والممدود، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، ط1، (1326هـ - 1908م)، ص 132، 134، وعساف، عبد الناصر،

شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأسترباذي، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة دمشق، سوريا، (1412هـ. 1992م)، ص 238، والسيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تصحيح محمد بدر النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان. (دت)، 174/2.

(12) - النِّضْو: المَهْزُولُ من الحيوان. ابن منظور، لسان العرب، (نضو)

(13) - سيويه، الكتاب 163/2

(14) - الرِّشَاء: الحبل. ابن منظور، لسان العرب، (رشا).

(15) - انظر: سيويه، الكتاب، 249/4، و ابن ولاد، المقصور والممدود، ص 112

(16) - ابن هشام، أوضح المسالك أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت، (د ط)، (1425هـ - 2004م)، 264/4.

(17) - ابن مالك، ألفية ابن مالك، دار التعاون، (د ط)، (دت)، ص 64

(18) - انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 266/4

(19) - إلا أن الشاطبي لم يقيد معنى الجِذَاء بالنعل، فذكر كل المعاني المحتملة لجِذَاء، قال: «أما الجِذَاء فهو ما ينتعل به، وهو أيضًا: القَدَّ، يقال: فلان جَيِّد الجِذَاء، أي جَيِّد القَدَّ، وجِذَاءٌ كَلِّ شيء إذاؤه، ويُقال لظلف الشاة، وحافر الدابة وخف البعير: جذاء». إبراهيم الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، حققه مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، (1428هـ. 2007م)، 420/6

(20) - انظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، (دت)، (1419هـ. 1998م)، ص 761، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، (1300هـ. 1980م)، 4/102، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، (1428هـ. 2008م)، 3/1363، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط1، (1373هـ. 1954م)، 2/879. والمكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف لابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد هنداي، المكتبة العصرية، بيروت، (1425هـ. 2005م)، ص 317، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (دت)، ص 90، وغيرها.

(21) - انظر على سبيل المثال: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، (1375هـ. 1955م)، ص 656.

(22) - أَفْعَلَةٌ وهو لاسم مذكر رباعي بَمَدٍّ قبل الآخر، نحو: طَعَامٌ وَحِمَارٌ وَغَرَابٌ وَرَغِيفٌ وَعَمُودٌ

- وَالثَّرَمُ فِي فَعَالٍ - بِالْفَتْحِ - وَفِعَالٍ - بِالْكَسْرِ - مُضَعَّفِي اللَّامِ أَوْ مُعْتَلِّمًا. فَالْأَوَّلُ كَبَتَاتٍ وَزَمَامٌ، وَالثَّانِي كَقَبَاءٍ وَإِنَاءٍ. انظر: ابن هشام، أوضح المسالك 4/ 280
- (23) - أي إزاء. وقد تنبه إلى ذلك من المحدثين محمد الطنطاوي في كتابه: تصريف الأسماء، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط 6، 1408 هـ، ص 172، فقال: «والجِذاء: الإِزاء».
- (24) - ولعل هذا الذي دفع الشاطبي رحمه الله إلى عدم تقييد معنى الجِذاء بالنعل، ففسره بكل الأوجه المحتملة من دون تقييد بمعنى دون آخر قال: «أما الجِذاء فهو ما ينتعل به، وهو أيضًا: القَدَّ، يقال: فلان جَيِّدُ الجِذاء، أي جَيِّدُ القَدَّ، وجِذاءٌ كُلُّ شيءٍ إزاؤه، ويُقال لظلف الشاة، وحافر الدابة وخف البعير: حذاء». المقاصد الشافية، 6/ 420
- (25) - سيبويه، الكتاب، 3/ 540
- (26) - الألاء: شجر. والمُقلاء: عودان يلعب بهما الصبيان. ابن منظور، لسان العرب (الأ) و(قلا)
- (27) - انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د. عبد الإله نيهان (ت 2020 م) ود. غازي طليمات (ت 2021 م)، دار الفكر، دمشق، ط 1، (1416 هـ. 1995 م)، 2/ 440. والارعواء: الكف عن الأمور. ابن منظور، لسان العرب (رعي)
- (28) - كابن هشام الذي نقلنا نصه سابقًا. وانظر أيضًا: ابن عصفور، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط 1، (1392 هـ - 1972 م)، 2/ 141. والأشُموني، شرح الأشُموني ص 656، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، (1421 هـ. 2000 م)، 2/ 503.
- (29) - رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، (1982 م)، 2/ 328.
- (30) - سيبويه، الكتاب، 3/ 539.
- (31) - رضي الدين، شرح الشافية، 2/ 329.
- (32) - ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 4، (1999 م)، 2/ 448 - 449. وابن يعيش، شرح المفصل، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت. (د ت)، 4/ 41.
- (33) - الشاطبي، المقاصد الشافية 6/ 416.
- (34) - ولم يكتفِ بذلك بل إنه أتى بأمثلة أخرى للممدود السماعي نظيرة للجِذاء تُجمع على أَفْعَلَةٍ أيضًا التي جعلها هو من ضوابط الممدود القياسي، فذكر من الأمثلة: الغِذاء، والغِطاء، والغِناء، والكِساء. انظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 6/ 420
- (35) - المقصود بالعلة الصرفية هنا أن تكون الألف قبل اللام المعلة ملتزمة باطراد قياسي، فمثلا عَوَاء، سبب ألفها أنها مصدر دالّ على صوت، وما كان من هذا الباب فإنه مطّرد على زنة فَعَال، وعليه تكون هذه

الألف ملتزمة لوجودها في صيغة فُعَال لما دل على صوت، وكذا اَرْعَوَاء، لأنه مصدر لافتعل، وكل مصدر لافتعل يكون على افتعال بألف لازمة في هذه الصيغة.

(36) - الأشموني، شرح الأشموني، ص 348

(37) - انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4/ 54، 56

(38) - الشاطبي، المقاصد الشافية، 6/ 420

(39) - سيوييه، الكتاب، 3/ 539

(40) - سيوييه، الكتاب، 3/ 539

(41) - سيوييه، الكتاب، 3/ 540

(42) - انظر: سيوييه، الكتاب، 3/ 540 - 541

(43) - كما مثلتُ سابقًا.

(44) - انظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على الألفية، ص 760

قائمة مراجع البحث

- الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1421هـ. 2000م).
- الأسترباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، (1982م).
- الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، (1375هـ. 1955م).
- الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ - 2004م).
- الجوزية، ابن قيم، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط1، (1373هـ. 1954م).
- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، (دت).
- الحملوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ضبطه وعلق عليه علاء الدين عطية، مكتبة دار البيروتي، دمشق، ط2، (1420هـ - 1999م).
- الخطيب، عبد اللطيف، المستقصى في علم التصريف، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، (1424هـ - 2003م).
- ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، (1999م).

- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1988م).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تصحيح محمد بدر النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان. (دت).
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، حققه مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، (1428هـ. 2007م).
- شاهين، عبد الرحمن، في تصريف الأسماء، مكتبة الشباب، (دط)، 1977م.
- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (دت).
- الطنطاوي، محمد، تصريف الأسماء، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط6، 1408هـ.
- عساف، عبد الناصر، شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأسترباذي، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة دمشق، سوريا، (1412هـ. 1992م).
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، (1392هـ - 1972م).
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، (1300هـ. 1980م).
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله نهان، دار الفكر، دمشق، ط1، (1416هـ. 1995م).
- الفراء، يحيى بن زياد، المنقوص والممدود، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، ط3، (دت).
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك، دار التعاون، (دط)، (دت).
- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، (1428هـ. 2008م).
- المكودي، عبد الرحمن بن علي، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف لابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد هنداي، المكتبة العصرية، بيروت، (1425هـ. 2005م).
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، (1883م).
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، (دت)، (1419هـ. 1998م).

- ابن ولاد: أحمد بن محمد. المقصور والممدود، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، ط1، (1326هـ - 1908م).
- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت. (د ت).